

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد
9-8-7 ذو القعدة 1439 / 20-21-22 يوليو 2018





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان في العالم	19



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

والد التوأم المعنف لـ «عكاظ»: أرفض دعوات الاحتضان..

ادعموني لرعايتهما

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 9 شوال 1439 هـ 22 يوليو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1658307>

عدنان الشبراوي (جدة@Adnanshabrawi) رفض والد الطفلتين المعنفتين جوري وجود اللتين عذبتهما والدتهما، وفق ما انتشر في مقطع فيديو متداول على مواقع التواصل الاجتماعي، أي عروض لاحتضان طفليته، سواء أسرية أو في دور الرعاية التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، مشدداً على تمسكه بهما.

وكان العديد من الأسر تفاعلت إنسانياً مع معاناة الطفلتين اللتين لم يتجاوز عمرهما الأشهر (6)، وعرضت تربيتهما لإنقاذهما من بطش الأم (حسب الكثير من التعليقات على مواقع التواصل).

لكن الأب أكد لـ«عكاظ» أنه يطالب بحل قضية التعنيف من جميع الزوايا والجهات، وإرجاع التوأم له، ودعمه من أجل رعايتهما.

وكشفت مصادر لـ «عكاظ» أن الأب سيتسلم على الأرجح اليوم (الأحد) طفليته من دار الحماية بحضور ممثلين عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان متعهداً برعايتهما والحفاظ عليهما.

وأكدت المصادر أن إبقاء الطفلتين في حضنة والدهما وأسرته تحقق مصلحة للطفلتين، إلى حين الفصل في الدعوى التي تواجهها الأم بتهمة تعنيف الطفلتين.

ويأتي ذلك في وقت تواصل النيابة العامة التحقيق مع الأم المعنفة أمام دائرة الاعتداء على النفس والوقوف على ظروف الواقعة.

وكان الأب اتهم في وقت سابق مطلقة بارتكاب سلوك عدواني، مرجحاً إصابتهما بحالة نفسية، متمسكاً بطلب الاقتصاص منها.

وتدخلت وزارة العمل فور انتشار المقطع، وتم إحالة الأمر للنياية، ونقل الطفلتين إلى المستشفى للتأكد من سلامتهما طبياً، وهو ما أكدته الفحوصات، ليتم السماح لهما بالخروج من المستشفى.

كما باشرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة الواقعة، من خلال فريق يترأسه مديرها التنفيذي صالح سرحان الغامدي وأخصائيات.

وكانت مواقع التواصل الاجتماعي ضجت من سوء معاملة الأم لطفليتها، بعدما ظهرت وهي تلف يدها على رقبة إحداها، فيما ترمي الأخرى بقوة على الأرض، الأمر الذي اعتبره إساءة تستوجب العقوبات، داعين الجهات المختصة للتدخل ومعاينة الأم.

شهر سجنأ أقل عقوبة لـ«الحماية من الإيذاء»

قالت المستشار القانونية نجود قاسم، إن عقوبة الحماية من الإيذاء تشمل السجن لمدة لا تقل عن شهر، ولا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقل عن 5 آلاف ريال، ولا تزيد على 50 ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وبينت أنه يصاحب تلك العقوبة على الأرجح طلب نزع حضنة الأم لتعنيفها ابنتيها، سواء كان ذلك للانتقام أو غيظاً لوالد الطفلة أو نحوه، أو تصفية حسابات.

وأشارت إلى أن الشرع كفل حقوق الأبناء وهم أمانة في أعناق الآباء والأمهات، وفي حال الاعتداء عليهم يتم نقلهم من المعتدي إلى الأصلح للمحضون؛ مرجعة ذلك إلى أن التعنيف يعد اعتداء صارخاً غير جائز لا شرعاً ولا قانوناً، فالحضنة حق للمحضون، وإذا ثبت وقوع ضرر عليه فإن حضنته تنزع من المعتدي، وتعطى للجهة التي ترعى مصلحة الأبناء سواء أقرب رجل ذكر من العصابة، أو مصلحة حكومية كالرعاية إذا كان المعنف والدته.

وأشارت إلى أن المبلغ يُعفى من المسؤولية وفقاً للمادة السادسة، يُعفى المبلغ حسن النية من المسؤولية، إذا تبين أن الحالة التي أبلغ عنها ليست حالة إيذاء، وفقاً لأحكام النظام؛ لأن العقوبة تكون في حال مخالفة المادة السادسة تأديبية، إذا تجاوز النشر للخصوصية.



جمعية "حقوق الإنسان" تكرم المحامية عزيزة خليفة نظير جهودها في مجال التوعية الإنسانية

المصدر: جريدة سبق الأحد 8 ذو القعدة 1439 هـ 22 يوليو 2018م

<https://sabq.org/N4vBQb>

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
كرّمت جمعية حقوق الإنسان بمقرها بالرياض، مديرة القسم النسائي بالجمعية المحامية الحقوقية عزيزة بنت أحمد بن عوض بن خليفة نظير الجهود المبذولة التي قدّمتها في مجال حقوق الإنسان.
جاء ذلك بحضور رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، والكاتبة الصحفية عنود بنت صالح العنزي، وعدد من مسؤولي الجمعية.
وتعد المحامية الحقوقية عزيزة خليفة من الكوادر الوطنية المتميزة في مجال حقوق الإنسان، وذات باع كبير في مجال التوعية بحقوق الإنسان بالمملكة.



مدير تعليم جازان يستقبل وفداً من هيئة حقوق الإنسان تم بحث أوضاع الطلاب الذين لديهم معاملات تجنيس

المصدر: جريدة سبق الأحد 8 ذو القعدة 1439 هـ 22 يوليو 2018م
<https://sabq.org/dPhx94>

صحيفة سبق الإلكترونية - جازان

زار عددٌ من منسوبي إدارة هيئة حقوق الإنسان فرع جازان، تعليم جازان، حيث كان في استقبالهم مدير عام تعليم جازان الدكتور عسيري بن أحمد الأحوس الذي رحب بهم، مثنياً جهود الهيئة لخدمة المجتمع والتي من خلالها سيتم تذليل عقبات كبيرة للمواطن.

وقد تم مناقشة عدة قضايا تهتم بها هيئة حقوق الإنسان ووضع آلية لمعالجتها ومن ضمنها أوضاع الطلاب الذين لديهم معاملات تجنيس وكيفية إجراءاتهم، كذلك تم الحديث عن كيفية التعاون في تعزيز مفهوم نشر ثقافة حقوق الإنسان والمجالات التي تخص التعليم سواء عن طريق الملتقيات أو المدارس أو حتى تدريب الراغبين من التعليم في نشر ثقافة حقوق الإنسان في البيئة التعليمية، إضافة إلى التعاون في الفعاليات التي ترعاها كلتا الإدارتين.

وفي نهاية الزيارة قدم مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالنيابة علاء بن حسن زعقان هدية عبارة عن مجموعة من الكتيبات والإصدارات والمجلات الخاصة بحقوق الإنسان مقدماً شكره لمدير تعليم جازان على حسن الاستقبال والتعاون الكبير لما يخدم المجتمع في ظل توجيهات الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان والأمير محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة جازان اللذين يحرصان على تقديم أفضل الخدمات للمواطن من خلال خلق روح التعاون ما بين الجهات الحكومية لأجل المواطن.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزارة العدل: ارتفاع جلسات المحاكم 68%... والدعاوى المالية

تصدر

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 ذو القعدة 1439 هـ 22 يوليو 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4593515>

كشفت منصة ذكاء الأعمال التابعة لوزارة العدل عن ارتفاع عدد الجلسات المنعقدة في جميع المحاكم الابتدائية بالمملكة خلال شهر شوال المنصرم بنسبة 68 في المئة، إذ عقدت المحاكم 126955 جلسة قضائية، وذلك بعد أن قامت الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء باعتماد مجموعة من الإصلاحات العدلية وإطلاق المشاريع التي تسهل وتيسر الخدمة على المستفيدين.

وبحسب المنصة، تصدرت المحكمة العامة بالرياض قائمة الجلسات المنعقدة بنسبة 24 في المئة وعدد 12211 جلسة، فيما شكلت الدعاوى في مبلغ مالي، والدعاوى المالية بأجرة عقار قائمة أكثر القضايا التي عقدت فيها الجلسات خلال الشهر الماضي.

واستحوذت أربع مناطق بالمملكة على نحو 72 في المئة من إجمالي عدد الجلسات المنعقدة خلال الشهر الماضي، تصدرتها مكة المكرمة بعدد 32696 جلسة، تلتها منطقة الرياض بـ 32542 جلسة قضائية، ثم المنطقة الشرقية 16726 جلسة، إضافة إلى منطقة عسير بعدد 9022 جلسة.

وجاءت محاكم منطقة المدينة المنورة في المرتبة الخامسة بعدد 7800 جلسة، تلتها القصيم 6867، ثم منطقة جازان بعدد 5967 جلسة، منطقة تبوك 4342 جلسة، ومحاكم منطقة حائل 2745 جلسة قضائية.

وسجلت محاكم منطقة نجران عدد 2204 جلسات خلال شوال الماضي، تلتها محاكم منطقة الجوف بـ 2195 جلسة، ثم منطقة الباحة بـ 1892 جلسة قضائية متذيلة القائمة بأقل الجلسات بين المناطق.

وشملت قائمة أكثر القضايا التي عقدت فيها الجلسات خلال الشهر الماضي دعاوى في مبلغ مالي بعدد 22650 جلسة، ودعاوى مالية بأجرة عقار 6042 جلسة، دعاوى مالية بعشرين ألف ريال فما دون 5425 جلسة، إلى جانب دعاوى أخرى.

يشار إلى أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني أطلق حزمة من المشاريع والمبادرات الداعمة للمحاكم للتسهيل والتيسير على أطراف الدعوى (قاضي، وأعوان قضاة، مدعي، ومدعى عليه)، كما أطلق مجموعة من مشاريع التحول الرقمي، إلى جانب اعتماد الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية.

المملكة تشارك في برنامج توظيف المهنيين الشباب بـ الأمم

المتحدة»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 ذو القعدة 1439 هـ - 22 يوليو 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4593638>

تشارك المملكة العربية السعودية مع 65 دولة منها 10 بلدان عربية، في برنامج الأمم المتحدة لتوظيف المهنيين الشباب هذا العام، المتاح في مجالات الشؤون القانونية والإحصاء والشؤون الاجتماعية.

ويهدف البرنامج - بحسب وكالة الأنباء السعودية - إلى إتاحة المجال أمام الشباب للالتحاق بالعمل في الأمم المتحدة، اذ يتم تحديد الدول المشاركة في البرنامج على أساس نسبة تمثيل مواطني تلك الدول في وظائف الأمم المتحدة، لضمان تمثيل متكافئ لجميع بلدان العالم.

«رئيس الشورى» يؤكد رفض المملكة لـ «الدولة القومية

لليهود»

المصدر: جريدة الرياض السبت 8 ذو القعدة 1439 هـ - 21 يوليو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1694091>

الرياض - "الرياض"

عبر معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن رفض المملكة العربية السعودية واستنكارها لإقرار الكنيست الإسرائيلي مؤخراً القانون المسمى "الدولة القومية للشعب اليهودي"، مشيراً إلى أن المملكة تؤكد أن هذا القانون يتعارض مع أحكام القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية، والمبادئ السامية لحقوق الإنسان، ومن شأنه تعطيل الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته والتصدي لهذا القانون أو أي محاولات إسرائيلية تهدف إلى تكريس التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني ومحاولة طمس هويته الوطنية والمساس بحقوقه المشروعة.

وقال معاليه في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية لاجتماع الاتحاد البرلماني العربي في دورته الثامنة والعشرين الاستثنائية المنعقد حالياً بمقر مجلس النواب بجمهورية مصر العربية أن سبب عقد الاجتماع الطارئ ما شهده العالم مؤخراً من اعتداءات وقتل في قطاع غزة من قبل الكيان الإسرائيلي وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها إليها، مؤكداً أن عقد المؤتمر يعكس الاستشعار المسؤول لخطورة الموقف وأهميته لما تحمله القضية الفلسطينية في وجدان الجميع من مضامين دينية وسياسية وحضارية واجتماعية تجعل من الأهمية بمكان تشكيل موقف عربي موحد وحشد للمواقف الدولية للتصدي للانتهاكات التي تتعرض لها بكافة جوانبها.

وأشار إلى أن الشعوب العربية والإسلامية والشعوب المحبة للسلام متمسكة بالأمل بأن يترجم التضامن مع الشعب الفلسطيني إلى واقع ملموس يعيشه الفلسطينيون بعامة والمقدسيون بخاصة أمناً وحرية وسلاماً يحقق بذلك قرارات المجتمع الدولي التي لا تزال مع الأسف الشديد مستباحة من قبل قوى الاحتلال دون أدنى خوف من رادع أو عقوبة. وقدم معالي رئيس مجلس الشورى في هذا الصدد التحية للشعب الفلسطيني الشجاع الذي يناضل ببسالة متمسكاً بأرضه وبحقه في العيش الكريم مدافعاً عن أولى القبلتين ومسرى نبينا محمد ﷺ بكل ما أتيح له من وسائل ومشروعة ، مشيراً في هذا الصدد إلى أن المملكة العربية السعودية تجدد التأكيد على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية وعلى الهوية العربية للقدس الشريف وعلى حق دولة فلسطين في السيادة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشريف وعلى حتمية انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان العربي السوري المحتل ، والتمسك بالسلام كخيار استراتيجي وعلى حل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية التي تبنتها قمة بيروت العربية عام 2002 لتكون مشروعاً عربياً موحداً يضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة.

وأضاف الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، قائلاً " لقد وقفت المملكة العربية السعودية مع القضية الفلسطينية في جميع مراحلها وأطوارها وشغلت هذه القضية القائد المؤسس المغفور له بإذن الله جلال الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود واستحوذت على اهتمامه منذ البدايات الأولى لتفاقم الأوضاع في فلسطين وقد ظلت هذه القضية بعد وفاته تشكل هاجساً مشتركاً لدى أبنائه الملوك البررة من بعده الذين حملوا عبء الأمانة وتبعاتها دونما أي تفريط أو تقصير أو كلل، حيث كان ولا يزال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ، في مقدمة الداعمين للقضية الفلسطينية والمؤمنين بعادتها، وأكد على ذلك في القمة العربية "التاسعة والعشرين" المنعقدة مؤخراً في المملكة والمسماة بـ "قمة القدس"، حيث قال - أيده الله - "ليعلم القاصي والداني أن فلسطين وشعبها في وجدان العرب والمسلمين، وإن القضية الفلسطينية هي قضيتنا الأولى، وستظل كذلك حتى حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على جميع حقوقه المشروعة وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية."

وعبر عن حرص المملكة على ترجمة اهتمامها بالقضية الفلسطينية إلى واقع مشهود، حيث تبوأَت المملكة الأولى في قائمة الدول الداعمة لفلسطين على كافة الأصعدة ومنها الدعم الإنساني والتنموي، وقدمت المملكة لصالح الشعب الفلسطيني ما يربو على 6 مليارات دولار أمريكي منذ العام 2000.

وقال معالي رئيس مجلس الشورى إن المملكة العربية السعودية بوصفها راعية للحرمين الشريفين "لتعرب عن استنكارها وأسفها الشديد للقرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها، ولقد حذرت المملكة في وقت مبكر الإدارة الأمريكية من العواقب الخطيرة لمثل هذه الخطوة غير المبررة وغير المسؤولة ، مبينة أن هذا القرار يمثل انحرافاً كبيراً ضد حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والثابتة في القدس، التي كلفتها القرارات الدولية ذات الصلة، وحظيت باعتراف وتأييد المجتمع الدولي، كما أنها أدت إلى استفزاز مشاعر المسلمين حول العالم نظراً لمكانة القدس العظيمة والمسجد الأقصى."

ورأى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ "إن هذه الخطوة وإن كانت لن تغير أو تمس بالحقوق الثابتة والمصانة للشعب الفلسطيني في القدس وغيرها من الأراضي المحتلة، ولن تتمكن من فرض واقع جديد عليها، إلا أنها تمثل منعطفاً خطيراً، وتراجعاً كبيراً في جهود الدفع بعملية السلام، وإخلالاً بالموقف الأمريكي المحايد - تاريخياً من مسألة القدس، الأمر الذي سيضيف مزيداً من التعقيدات على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية."

ولفت النظر إلى تجديد المملكة الدعوة لدعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من استعادة حقوقه المشروعة، وإلى ضرورة إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة والمبادرة العربية، مطالبة المجتمع الدولي بتكليف جهوده للوصول لحل شامل وعادل، على أن تشكل مبادرة السلام العربية خارطة طريق لحل الصراع بشكل نهائي.

وشدد معاليه في ختام كلمته في اجتماع الاتحاد البرلماني العربي في دورته الثامنة والعشرين الاستثنائية المنعقد حالياً بمقر مجلس النواب المصري على إن قضية المسجد الأقصى تشمل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام ليست قضية فلسطينية، بل هي قضية إسلامية عربية دولية، وهو ما يدعونا جميعاً اليوم للاستمرار في الوقوف بحزم ضد أي نوع من أنواع الاعتداء والعنف ضد الأشقاء في فلسطين أو العبث بتراث أمتنا الإسلامية والعربية وحفظ تاريخها وحضارتها ومقدساتها.

«حماية المستهلك» تطلق الدليل الشامل

المصدر: جريدة الرياض السبت 8 ذو القعدة 1439 هـ - 21 يوليو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1694087>

الرياض - "الرياض"

إدراكاً من جمعية حماية المستهلك لأهمية رفع مستوى الوعي لدى المستهلكين بحقوقهم التي كفلتها لهم الأنظمة، أطلقت الجمعية مؤخراً الدليل الشامل لحقوق المستهلك، والذي يُعد مرجعاً شاملاً لأهم حقوق وواجبات المستهلكين لدى اثنا عشرة جهة حكومية من وزارات وهيئات ومؤسسات؛ حيث جمع الدليل، أكثر من 146 حقاً عبر 12 فصلاً تُسهم في توعية وتعريف وتنقيف المستهلك بحقوقه وواجباته، وبما يحفظ حقوق كل الأطراف.

وأكد أمين عام جمعية حماية المستهلك د. سمر بنت عبد الله القحطاني، أن إطلاق الجمعية للدليل الشامل لحقوق المستهلك؛ أتى انطلاقاً من دور جمعية حماية المستهلك في توعية المستهلك بحقوقه، وقد قامت الجمعية بذلك تحقيقاً بأهمية التوعية كأحد أدوارها أو اختصاصاتها السّنة الرئيسية والتي تهدف من خلالها إلى رفع وعي المستهلك وتزويده بالمعلومات الضرورية له.

وبيّنت د. القحطاني، بأن الدليل الشامل يمكّن عموم المستهلكين من معرفة حقوقهم وواجباتهم، في مختلف القطاعات، ويشمل معلومات حول حقوق المستهلك لدى النقل والصحة والتجارة والسياحة والطاقة والإسكان كذلك حقوقه في المعاملات التجارية والاتصالات وأيضاً البنوك والحج والعمل.

وأوضح الأمين العام بأن الدليل الشامل لحقوق المستهلك يتضمن اثنا عشرة فصلاً؛ الأول فصل في حقوق المستهلك لدى وزارة التجارة والاستثمار، والثاني لدى وزارة الصحة، فيما الفصل الثالث يشتمل على الحقوق العامة لدى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، والفصل الرابع لدى وزارة الإسكان، أما الفصل الخامس فيغطي حقوق المستهلك العامة لدى الهيئة العامة للطيران المدني، ويلقي الفصل السادس الضوء على حقوق المستهلك في موضوع عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والسابع الحقوق العامة لدى هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، فيما يشتمل الفصل الثامن على حقوق المستهلك لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، أما في الفصل التاسع فيشتمل على الحقوق العامة لدى وزارة النقل، فيما تكون حقوق المستهلك المسافرين بالقطار لدى هيئة النقل العام في الفصل العاشر، ويشتمل في الفصل الحادي عشر على الحقوق العامة لدى الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، وأخيراً في الفصل الثاني عشر يجد المستهلك حقوقه العامة لدى وزارة الحج.

وتدعو جمعية حماية المستهلك عموم المستهلكين إلى الاطلاع على الدليل الشامل لحقوق المستهلك عبر الموقع الإلكتروني للجمعية على الرابط <https://goo.gl/AbyTSd>



مليون ونصف المليون في قبضة الحملات الأمنية المشتركة

المصدر: جريدة المدينة العدد 9 ذو القعدة 1439 هـ - 22 يوليو 2018م

<https://www.al-madina.com/article/582602>

واس - الرياض

أسفرت الحملات الميدانية المشتركة التي انطلقت يوم الأربعاء الموافق 26 / 2 / 1439 هـ وحتى نهاية يوم الخميس 6 / 11 / 1439 هـ لتعقب وضبط مخالفات أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود عن ضبط 1440629 في كل مناطق المملكة. وجاءت النتائج على النحو التالي:



ديوان المراقبة للجهات الحكومية: سنراقبكم من خلال

• اعتماد»

المصدر: جريدة المدينة السبت 8 ذو القعدة 1439 هـ - 22 يوليو 2018م

<https://www.al-madina.com/article/582486>

سعيد الزهراني - الطائف

طلب ديوان المراقبة العامة من جميع الوزارات والجهات الحكومية سرعة الربط مع منصة «اعتماد» وإدخال المعلومات لأي التزام، سواء تعميماً أو عقد شراء وفق التعليمات المحددة لاستخدام المنصة، ولا يتم الالتزام إلا بعد استخراج الرقم المرجعي من المنصة، ما لم يستثن وزير المالية جهة أو التزاماً معيناً بشكل مؤقت لمدة لا تتجاوز سنة واحدة.. وكانت تعليمات الجهات العليا قد صدرت بإلزام جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى الممولة من الميزانية العامة للدولة بإدخال جميع المعلومات المحددة في منصة اعتماد.. تجدر الإشارة إلى ديوان المراقبة العامة استطاع خلال العام المنصرم من الكشف عن صرف مبالغ من قبل بعض الجهات المشمولة برقابة الديوان دون سند نظامي، أو عدم متابعة تحصيل بعض الإيرادات المستحقة للخرينة العامة للدولة وتقويت بعض الحقوق بما يخالف مقتضى الأنظمة والتعليمات، وقد بلغ مجموع ما تم الكشف عنه خلال العام المالي المذكور نحو ثمانية مليارات وثلاثمائة مليون ريال. وتم تكريم 353 من موظفي المراقبة العامة بمبلغ تجاوزت 10 ملايين ريال بموافقة من خادم الحرمين الشريفين.. حفظه الله.. تجدر الإشارة إلى أن ديوان المراقبة العامة يقوم بجهود كبيرة في سبيل إحكام الرقابة المالية على جميع إيرادات الدولة ومصرفاتها ومراقبة كل الأموال المنقولة والثابتة والتحقق من حسن استعمالها والمحافظة عليها، وكذلك الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية للتأكد من استخدامها لمواردها بكفاءة واقتصادية وفعالية لبلوغ الأهداف.

20 سنة للتقاعد المبكر بدون شراء مدد خدمة

المصدر: جريدة المدينة السبت 8 ذو القعدة 1439 هـ - 22 يوليو 2018م

<https://www.al-madina.com/article/582465>

أمين رزق - جدة

A A

أكدت المؤسسة العامة للتقاعد مجدداً على عدم شراء مدد خدمة في نظام التقاعد مشترطة 20 سنة خدمة مدنية كحد أدنى للتقاعد المبكر مع موافقة الجهة التي تملك حق التعيين، وأشارت إلى عدم جواز صرف معاشين تقاعديين، والاكتفاء بصرف المعاش الأكبر، موضحة أن الخدمة على بند التأمينات لا تحتسب إذا لم يتم تقديم طلب لضمها والموظف على رأس العمل وفق نظام مؤسسة التقاعد، وشددت على عدم تقديم أي قروض شخصية للمستفيدين من خدماتها، موضحة أن إسقاط أو إيقاف نصيب أحد المستحقين لأي سبب لا يعني أن يؤول إلى باقي المستحقين، ويمنع النظام الجمع بين وظيفتين خاضعتين لنظامي التأمينات والتقاعد في وقت واحد، وتسعى المؤسسة لتحديث النظام حالياً بما يعزز الاستفادة المالية ويضمن مصدر دخل جيد للمستفيدين عند إحالتهم للتقاعد، وشرعت المؤسسة مؤخراً في تعزيز استثماراتها لرفع العائد المالي لها بعد انتقادات لها من جانب مجلس الشورى والمختصين.



عبر 156 ألف زيارة تفتيشية في المناطق

«العمل والتنمية الاجتماعية»: 18 ألف مخالفة لقرار تأنيث

وتوطين المحال النسائية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 9 ذو القعدة 1439 هـ - 22 يوليو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1658359>

«عكاظ» (الرياض)

كشفت جولات الفرق التفتيشية لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية على المجمعات والمحلات التجارية في مختلف مناطق المملكة بمشاركة عدد من الجهات الحكومية منذ بداية تطبيق قرار «تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وتوطينها» في مرحلته الثالثة، ضبط 18540 مخالفة لقرار التأنيث، من خلال 156886 زيارة تفتيشية ميدانية. وأوضح المتحدث باسم الوزارة خالد أبالخير، أن الجولات التفتيشية أسفرت عن التزام 135134 منشأة بقرار التأنيث، في حين بلغ عدد المنشآت غير الملتزمة 21752 منشأة. وأشار أبالخير، إلى أن فرق التفتيش ضبطت في جولاتها الميدانية 18540 مخالفة للقرار، لافتاً إلى أن مخالفات التوطين بلغت 7266 مخالفة، بينما بلغت مخالفات التأنيث 8822 مخالفة من إجمالي المخالفات المضبوطة، وتابع: «بلغ عدد المخالفات الأخرى التي تم ضبطها 2452 مخالفة من إجمالي المخالفات».

ودعا المتحدث، عملاء الوزارة إلى التواصل عبر مركز الاتصال على الرقم (19911)، أو عبر تطبيق «معاً للرصد» على الأجهزة الذكية، وذلك لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات سوق العمل.

وكانت المرحلة الثالثة من «توطين وتأمين محال بيع المستلزمات النسائية»، قد انطلقت في الأول من شهر صفر من العام الحالي لتشمل أنشطة بيع العطورات النسائية، والأحذية والحقائب والجوارب النسائية، والملابس النسائية الجاهزة، والأكشاك التي تبيع المستلزمات النسائية، وأقسام المحلات التي تبيع ملابس نسائية جاهزة مع مستلزمات أخرى (متعددة الأقسام)، والأقمشة النسائية، كما تضمنت المرحلة الثالثة المحلات الصغيرة القائمة بذاتها التي تبيع فساتين العرائس، والعباءات النسائية، والإكسسوارات، والجلابيات النسائية ومستلزمات رعاية الأمومة، وأقسام الصيدليات في المراكز التجارية المغلقة «المولات»، التي تبيع إكسسوارات وأدوات تجميل.

يشار إلى أن صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» يقدم حزمة من الخدمات دعماً للمرأة العاملة، عبر برنامج دعم ضيافات الأطفال «قزة»، وبرنامج دعم نقل المرأة العاملة «وصول»، بما يضمن المساهمة بشكل مباشر في رفع عدد السعوديات في سوق العمل.



تبادلا التعنيف.. زوج يبرر ضربه زوجته: هاجمتني بـ «المكنسة»

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 9 ذو القعدة 1439 هـ - 22 يوليو 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1654696>

عدنان الشبراوي (جدة @Adnanshabrawi)
اتهمت سيدة زوجها بضربها بالعقال، والتسبب بإصابتها في أماكن متفرقة من جسدها، في شكوى للشرطة، دعمتها بتقرير طبي أكد إصابتها برضوض في خدها، وكتفها الأيمن، وعينها اليمنى. وقدّر التقرير مدة تعافيتها 5 أيام، وأحيلت الشكوى للنيابة العامة. وطبقا للمعلومات التي حصلت عليها «عكاظ»، فإن الزوج قال إنه كان في حالة دفاع عن النفس، وأنه تعرض لضرب مبرح باستخدام عصا المكنسة الكهربائية من زوجته، بعد مشادة كلامية معها حول خلافات عائلية، واستفزته بعبارات غير لائقة. وقدم تقريراً طبياً أكد إصابته برضوض في الوجه، وجرح في فروة الرأس، وقدرت مدة الشفاء بـ 7 أيام. وخلصت التحقيقات بمطالبة النيابة بمعاقبة الزوجين تعزيراً. (تفاصيل ص؟)



خزانات مياه مكشوفة واشتراطات الوزارة لا تطبق عند عمل الصيانة والإثبات عبر اللقطات

مصادر تكشف عن عدوى بكتيرية تنتقل بين مرضى مستشفى أبو عريش .. و"الصحة" ترد

المصدر: جريدة سبق الاحد 9 ذو القعدة 1439 هـ - 22 يوليو 2018م

[/https://sabq.org](https://sabq.org)

اتهمت مصادر مطلعة، مستشفى أبو عريش العام بمنطقة جازان، باتخاذ إجراءات خاطئة تسببت في نقل عدوى بكتيرية بين المرضى المنومين وعدد من غير المنومين، وتحديدًا في قسم العناية المركزة، كما أشارت المصادر إلى اتساع في أسرة وشرافى المرضى ومخالفات في إجراءات الغسيل.

وقالت إن مخالفات تمثلت في عدم تطبيق اشتراطات وزارة الصحة عند عمل الصيانة ونقل المرضى في قسم العناية إلى موقع آخر تسببت في تنقل أنواع عدة من البكتيريا بين المرضى المنومين وغير المنومين، فيما حصلت "سبق"، على نتائج طبية تثبت ذلك.

وأوضحت المصادر، أن مخالفات وقعت عند إجراء أعمال الصيانة في قسم العمليات تمثلت في عدم تطبيق الإجراءات الآمنة في مثل هذه الحالات، حيث إنه لم يكن يوجد عزل كافٍ وكانت تجرى العمليات والصيانة في آن واحد وذلك بسبب عدم وجود مدخل ثانٍ للعمليات.

ورجحت المصادر بأن يكون جزء من البكتيريا التي تناقلت بين المرضى أن يكون سببها المياه بسبب انكشاف الخزانات؛ حيث تم رصد صورتين بينهما أشهر عدة، فيما كشفت المصادر عن وجود نتائج طبية تبين عن بعض الإصابات ببكتيريا تنتقل وتتواجد في المياه أيضًا، إضافة إلى أخرى تنتقل عبر الهواء.

من جهته، رد المتحدث الرسمي باسم المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة جازان نبيل غاوي؛ على ما أورده المصادر بقوله: "رداً على استفساركم نفيكم بأن افتتاح قسم العناية المركزة بمستشفى أبو عريش تم بعد تكليف لجنة مشتركة بقيادة المساعد للطب العلاجي ومكافحة العدوى وإدارة المشاريع، وتم تحديد موقع قسم جراحة اليوم الواحد وفصله عن قسم العناية المركزة."

وأضاف: "وفيما يخص (العمليات) فلم يتم تسجيل أي حالة عدوى بكتيرية بقسم العمليات خلال الفترة الماضية، وتم عزل المنطقة التي تتم صيانتها عن الغرف التي تجرى بها العمليات، وفيما يخص أغشية خزانات المياه فتتم صيانتها من قبل الشركة بشكل دوري وعزلها وتنظيفها وتعقيمها ويتم تغييرها في حالة عدم صلاحيتها."



% 12 نسبة التوطين الحقيقي والصوري في قطاع المقاولات

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 9 ذو القعدة 1439 هـ - 22 يوليو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/07/21/article_1423126.html

منال الأحمدى من جدة

قال لـ "الاقتصادية" أسامه العفالق رئيس هيئة المقاولين، إن نسبة التوطين في قطاع المقاولات بلغت 12 في المائة، موضحاً أن هذه النسبة تعكس واقع التوطين الحقيقي والصوري، حيث تعمل الهيئة مع وزارة العمل على تطبيق التوطين الحقيقي في القطاع.

وأضاف العفالق أن لجنة مشتركة بين الهيئة ووزارة العمل تعمل على ملفات أساسية تتعلق بتوطين القطاع، موضحاً أن الهيئة تعكف حالياً على عمل دراسة استراتيجية لتوطين القطاع لتحقيق توطين حقيقي جاد وجاذب للمواطنين، وذلك من خلال القضاء على التستر التجاري والعمل على استراتيجية تحقق التوطين الحقيقي.

ولفت رئيس هيئة المقاولين إلى أن الهيئة اجتمعت مع وزارة العمل أخيراً، وتم مناقشة توطين القطاع، حيث تم تناول عدة محاور، أهمها نسبة التوطين الحالية التي تشمل التوطين الحقيقي، والصوري، إضافة إلى آلية توطين القطاع، ولقد تم ذلك عبر لجان مختصة ومشتركة بين هيئة المقاولين ووزارة العمل.

وأكد العفالق، أن انخفاض نسبة التوطين يرجع إلى تدني الأجور، وعزوف المواطنين عن القطاع بسبب أن عدداً من المهن المرتبطة بالقطاع، خصوصاً الإنشاء والتعمير تعد موسمية ومؤقتة، وهو ما يوجد ضعفاً في الاستقرار الوظيفي، وكذلك طول ساعات العمل، وضعف والتأهيل والتدريب.

وتسجل نسبة 12 في المائة في توطين قطاع المقاولات، يظهر ضعف الإقبال على العمل بالقطاع، إلى أن هذه النسبة شملت التوطين الحقيقي والصوري، حيث تسعى هيئة المقاولين مع وزارة العمل لطرح معضلة توطين القطاع وآلية حلها.



لماذا كل هذا العنف ضدها؟!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 9 ذو القعدة 1439 هـ - 22 يوليو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1694141>

د. عبدالله الحريري

عتقد البعض أن العنف الموجه ضد المرأة، سواء كان عنفاً لفظياً أو بدنياً أو سلباً للحقوق، أو منعها من التمتع بكل الحقوق الوطنية كمواطنة جاء من فراغ، ولكن في الحقيقة هو ناتج عن اضطراب في سمات شخصية البعض، وضعف في مهارات توكيد الذات.

المرأة في مثل تلك الحالات، عندما تعاني سوء العشرة والعنف ضدها بكل أنواعه، ومنعها من ممارسة حقوقها الوطنية كمواطنة، تحاول أن تدق كل الأبواب لمساعدتها وإنقاذها من هذه المعاملة الإنسانية، وإذا تعذرت كل الحلول الأسرية والمجتمعية التوافقية، تلجأ إلى القضاء لطلب الخلع، أو نظراً لسوء العشرة، وهنا تبدأ المشكلة الحقيقية، خاصة عندما نكتشف أن من أوصلها إلى هذا الطريق هو التعنت والقسوة وحب التملك والاضطهاد من قبل شريك حياتها، لكننا حين نتحدث عن هذا الزوج، نجد أن هناك حلقة مفقودة قد لا ينتبه لها القضاة أو متخذو القرار والمصلحون، وهي أن ذلك

الرجل لم يقدّم هذه الأفعال المثيرة للتساؤل والمخالفة للشهامة والتسامح والرجولة إلا بدافع قد يكون خارجاً عن إرادته، وهو معاناته من أحد اضطرابات الشخصية (الخمس عشرة) (المصنفة عالمياً، وهذه الاضطرابات ليست أمراضاً نفسية أو عقلية يمكن تشخيصها لوجود أعراض مرضية واضحة، لكنها خلل في سمات الشخصية، تؤثر في التفكير والسلوك عند الشخص. فقد يكون الشخص شخصية اضطهادية متشككة، أو سيكوباتية مضادة للمجتمع، أو ذات نمط فصامي، أو شخصية سادية أو سلبية عدوانية... إلخ. من أنماط الشخصية المضطربة ومثل هؤلاء الأشخاص يظهرون من الوهلة الأولى، أنهم في مستوى أخلاقي وقيمي عالٍ، وأنيقو الملبس، ولبقو الحديث، ومرموقون اجتماعياً، ولكنهم في الحقيقة بعد فحصهم على أيدي ذوي الاختصاص، ودراسة سيرتهم الحياتية، نكتشف أنهم يعانون أحد تلك الاضطرابات أو أكثر من اضطراب. وبرغم استحالة العشرة الزوجية والرغبة في طلاق ناجح من الطرف الآخر، إلا أن أولئك يستمتعون ويقاتلون لنلا يكون ذلك، ليس للحرص على الحياة الزوجية، بل لأن الدافع هنا اضطراب الشخصية، حيث يعتقدون أنه نوع من الإهانة والتعدي على كبريائهم وبرجوازياتهم ونرجسيتهم. أعتقد أننا إذا لم ننتبه لمثل هذه الأمور في حالات طلب الخلع بسبب سوء العشرة، فإن محاكم الأحوال الشخصية ستجد نفسها أمام قضايا تأخذ وقتاً طويلاً، وقد تكون معقدة، وتستنزف كثيراً من طاقة ونفسية المرأة، وقد تؤدي بها إلى الاكتئاب أو بعض الاضطرابات الأخرى... أرى أن تتبنى المملكة الفحص النفسي قبل الزواج، وأن يكون اختيارياً جنباً إلى جنب مع ما هو معمول به حالياً من فحوص تتم قبل الزواج، وأن يتم الاستئناس بالمراكز المتخصصة في الإرشاد الأسري لغرض التقييم، وكذلك دعم مشروع الحماية من الإيذاء، وتوفير الملاذات الآمنة والكريمة من قبل الدولة، أو شراؤها من القطاع الخاص لتوفير الحماية الاجتماعية.



العدالة الجنائية ليست تخصصاً قانونياً

المصدر: جريدة الوطن الإحد 9 ذو القعدة 1439 هـ - 22 يوليو 2018م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=37335>

أصيل الجعيد

في المشهد القانوني السعودي غرائب، من هذه الغرائب اللبس القائم، والصورة النمطية الخاطئة التي تقول إن تخصص العدالة الجنائية هو تخصص قانوني، تخصص العدالة الجنائية تخصص نادر، لكنه ليس تخصصاً قانونياً لأسباب أشرحها، ابتداءً فإن المتخصصين بالعدالة الجنائية لم يستطيعوا الحصول على رخصة المحاماة حتى حصلوا بعد مطالباتهم لوزير العدل السابق الدكتور محمد العيسى باستثناء، وهذا الاستثناء مؤقت، وقد ينتهي وربما يجب إيقافه، طلبة العدالة الجنائية يدرسون جزءاً من المواد القانونية ليس من أجل ممارسة المحاماة كمن يدرس القانون، بل من أجل الإطلاع في تخصصهم على القانون، والتعرف عليه بشكل جزئي، وهذا لا يعدّهم للمهنة القانونية. كما أن تخصصهم يدرس القانون الجنائي والمؤسسات العقابية من وجهة نظر الضحية والمجرم، وهي وجهة اجتماعية بامتياز، ويدرسون معها علم الإجرام والعقاب والسياسات العقابية، لذلك فهذا التخصص مطلوب لمن يريد العمل في القطاعات الأمنية كشرطي أو محقق مثلاً، وليس الغاية أن يمارس المحاماة أو الاستشارات القانونية. إن هذا التعدي الصارخ على خريجي تخصص القانون غير مقبول، ويوضح تماماً أننا عندما نتخذ أي قرار فإننا لا ندرسه ولا ندرس تبعاته، في الولايات المتحدة الأميركية هناك عدد لا بأس به من المبتعثين السعوديين يدرسون تخصص العدالة الجنائية بكافة المراحل، من بكالوريوس وماجستير ودكتوراه، وهذا يختلف تماماً عن دراسة القانون في أميركا، حيث لا تبدأ دراسة القانون إلا في مرحلة الدراسات العليا فقط، وكما أن دراسة العدالة الجنائية في أميركا لا تؤهلك لدخول اختبار رخصة المحاماة بدون دراسة القانون، وهنا يتضح تماماً الفرق، فكيف تسمح وزارة العدل لهؤلاء بممارسة المحاماة في حين أنهم عندما درسوا في أميركا لم تعتبرهم الجهات التعليمية الأميركية مؤهلين للمحاماة كخريجي تخصص القانون!

ليس من اختصاص وزارة العدل إيجاد وظائف لهؤلاء على حساب المتخصصين بالقانون، حتى وإن كان تخصصهم حساسا ومهما، العدالة الجنائية كما قلت تركز على الضحية والمجرم في المؤسسات العقابية وكذلك النواحي الاجتماعية، في حين القانون الجنائي يركز على الجريمة من ناحية القانون والعقوبة الواجبة التطبيق، حتى لو أن الخطة الدراسية لتخصص العدالة الجنائية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية خطة قانونية بامتياز، فهذا يعني أن من وضعها ربما ليس متخصصا في العدالة الجنائية، ولا يدرك الفروقات بينها وبين تخصص القانون، لهذا أطالب بإيقاف اعتبار تخصص العدالة الجنائية تخصصا قانونيا.

المملكة ترفض وتستنكر إقرار الكنيست الإسرائيلي القانون المسمى «الدولة القومية للشعب اليهودي»

المصدر: جريدة الرياض الأحد 9 شوال 1439 هـ 22 يوليو 2018م
<http://www.alriyadh.com/1693923>

الرياض - واس

عبر مصدر مسؤول بوزارة الخارجية عن رفض المملكة واستنكارها لإقرار الكنيست الإسرائيلي القانون المسمى بـ "الدولة القومية للشعب اليهودي". وأضاف المصدر، أن القانون يتعارض مع أحكام القانون الدولي، ومبادئ الشرعية الدولية، والمبادئ السامية لحقوق الإنسان، كما أن من شأنه تعطيل الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. واختتم المصدر تصريحه بدعوة المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته والتصدي لهذا القانون أو أي محاولات إسرائيلية تهدف إلى تكريس التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني وطمس هويته الوطنية والمساس بحقوقه المشروعة.



كاريكاتير



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 9 ذو القعدة 1439 هـ -
22 يوليو 2018م

[http://www.aleqt.com/
2018/07/07/article_14
15996.html](http://www.aleqt.com/2018/07/07/article_1415996.html)



الحياة
AL-HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الاحد
24 شوال 1439 هـ - 8 يوليو
2018م

[http://www.alhayat.co
m/article/4591074](http://www.alhayat.com/article/4591074)